



التقرير السنوي لعام 2005

طاقم شؤون المرأة
(WATC)

طاقم شؤون المرأة

التقرير السنوي لعام 2005

(Original report, with photos, can be found on the English side of the website.)

جدول المحتويات

1	المقدمة
2	I. التأييد والمناصرة وبناء القدرات للإصلاح بدعم من مكتب الممثلة النرويجية لدى السلطة الفلسطينية
5	II. التوعية بخصوص المساواة في التمثيل في المجلس التشريعي الفلسطيني بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
7	III. تمكين المرأة في المجالس المحلية بدعم من مؤسسة فريدريش إيبيرت ستيفتونج
8	IV. القيادات النسائية الشابة: توعية المجتمع المحلي حول المساواة بدعم من مكتب الممثلة الكندية
10	V. تمكين القيادات الشابة من النساء والرجال بدعم من مؤسسة دياكونيا DIAKONIA
12	VI. تمكين القيادات الشابة في الديمقراطية والحكم الرشيد بدعم من مؤسسة دياكونيا DIAKONIA
13	VII. سنابل: تمكين المرأة الريفية بدعم من مؤسسة فورد والوقفية الوطنية للديمقراطية (NED)
15	VIII. صحيفة الطاقم: صوت النساء بدعم من مؤسسة كونراد أديناور ستيفتونج
16	IX. بناء قدرات مركز الموارد بدعم من مؤسسة التنمية الألمانية (DED)
16	X. تاييد وسائل الإعلام للانتخابات والإصلاح بدعم من مساعدات الشعب النرويجي
18	XI. التوصل إلى الخيارات بدعم من الشراكة النسائية التعليمية لحقوق الإنسان والتنمية والسلام (WLP)
18	I. نشاطات أخرى
20	II. كلمة شكر وتقدير
21	الملحق: ميزانية طاقم شؤون المرأة لعام 2005

طاقم شؤون المرأة

التقرير السنوي لعام 2005

مقدمة

جرت انتخابات المجالس المحلية وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني بالرغم من الأوضاع الصعبة التي سادت خلال عام 2005 بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وجرى خلال هذه السنة تغيير النظام الانتخابي من النظام الذي يركز على التمثيل الجغرافي إلى النظام المختلط، حيث تم بموجبه تخصيص 50% من المقاعد لقوائم الأحزاب الوطنية/ السياسية وكوتا بنسبة 20% للنساء، أما ال 50% الأخرى فقد اعطيت للتمثيل الجغرافي لكن دون اعتبار الكوتا النسوية. وقد أدى تبني النظام المختلط إلى انتخاب 17 امرأة للمجلس التشريعي الفلسطيني، مقارنة ب 5 نساء فقط في المجلس السابق. وقد ساعد نظام المحاصصة إلى فوز 523 امرأة في المجالس المحلية خلال الانتخابات، رغم أنه لم يكن هناك أكثر من 63 امرأة في السنوات السابقة.

لعب طاقم شؤون المرأة دورا مهما وجوهريا في تعزيز تمثيل المرأة في انتخابات المجالس المحلية والمجلس التشريعي، من خلال برامجها التي ركزت على التأييد والمناصرة والتمكين وتوعية المجتمع المحلي ووسائل الإعلام. لقد كان تخصيص حصة للنساء انجازا كبيرا للحركة النسوية الفلسطينية، والدليل على ذلك العدد الكبير من النساء اللواتي فزن بمقاعد في المجالس المحلية، نتيجة دعم نظام المحاصصة، مقارنة بالمكاسب الصغيرة التي حققتها النساء في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني حين جرت بدون تحديد حصة للمرأة.

بينما يدرك طاقم شؤون المرأة ويعترف بأهمية زيادة حضور المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني والمجالس المحلية، إلا أنه من المهم جدا ان تفهم هؤلاء النساء دورهن بشكل كامل وتام في هذه المجالس، وكيف يمكنهن دعم احتياجات المرأة. قدم طاقم شؤون المرأة سلسلة من ورش العمل للنساء اللواتي جرى انتخابهن من أجل بناء مهارتهن في قراءة القوانين والسياسات والميزانيات من منظور النوع الاجتماعي "الجندر"، وكذلك التعامل مع وسائل الإعلام والجمهور.

لعب طاقم شؤون المرأة دورا رياديا ورئيسيا في حملات التأييد والمناصرة والتوعية على المستوى الشعبي وكذلك داخل الأحزاب السياسية. وقد كانت المشاركة القوية والمتينة للمنظمات النسوية على هاذين المستويين إحدى نقاط القوة التي يتميز ويتمتع بها تحالف طاقم شؤون المرأة. كما كان الطاقم

فعالاً أيضاً في رعاية الحوار المستمر حول حق المرأة في المشاركة السياسية من خلال برامجها مع الشباب والمرأة الريفية والمرشحين والمرشحات والمجتمع المحلي.

روز شوملي - المدير العام

I. التأييد والمناصرة وبناء القدرات للإصلاح بدعم من مكتب الممثلة النرويجية لدى السلطة الفلسطينية

عمل برنامج التأييد والمناصرة وبناء القدرات للإصلاح لمدة تسع سنوات من أجل تعزيز وزيادة مشاركة المرأة في الإصلاح وفي بناء المجتمع، من خلال تمكين المرأة في مختلف المناطق والأقاليم لقيادة المجتمع المحلي، عن طريق التأكد أنه يتم الاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة عند صياغة القوانين ورسم السياسات، وعن طريق العمل على توحيد الأجندة "الأولويات"، وتنسيق جهود المنظمات التي تعمل على زيادة الدور الوطني للمرأة وتنقيف المجتمع المحلي حول ثغرات النوع الاجتماعي "الجندر" الموجودة في القوانين.

التأييد والحشد

أ. دراسة التشريعات والقوانين من منظور النوع الاجتماعي "الجندر".

يلعب طاقم شؤون المرأة دوراً نشطاً وفعالاً في بناء الاجماع بين المؤسسات والمنظمات حول التشريعات والسياسات التي يتبناها المجلس التشريعي الفلسطيني المتحسسة للنوع الاجتماعي "الجندر"، كما انه يدلي بأرائه ووجهات نظره من منظور النوع الاجتماعي حول مشاريع القوانين، وحول تطبيق وتنفيذ القوانين السائدة. يشارك الطاقم بنشاط وفعالية كلما أثير نقاش داخل المجتمع أو كلما تم رسم سياسة يمكن ان تؤثر على مشاركة المرأة في المجتمع، ويتضمن هذا مواضيع مثل المشاركة في الحياة السياسية، التعليم، الحق في العمل والتوظيف، العنف ضد المرأة، السن القانوني للزواج والتحرر، إجراءات الانتخاب، قانون الأحزاب واستقلال السلطة القضائية. كما يقوم المستشارون القانونيون لدى الطاقم بمتابعة ورصد القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي خلال جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني. قام الطاقم والمنظمات المشاركة معه بدراسة القوانين التالية وتقديم ملاحظاتهم عليها إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، واعقب ذلك الاجتماع مع أعضاء المجلس.

• **قانون الانتخابات، رقم 9 لعام 2005:** عدل المجلس التشريعي الفلسطيني القانون بطريقة جعلت عملية الانتخاب أكثر شمولاً، من خلال إرساء نظام القوائم الانتخابية المختلطة (50% من الترشيحات من المحافظات و 50% من القوائم الحزبية)، وزيادة عدد المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني من 88 إلى 132 مقعد، وتحديد سن الترشيح بـ 28 سنة، وإعطاء النساء حصة بنسبة 20% من القوائم الحزبية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية كل أربع سنوات.

• **قانون انتخاب المجالس المحلية، رقم 10، لعام 2005:** صوت المجلس التشريعي الفلسطيني على التعديلات المقترحة بشكل يجبر الأحزاب إدخال المرأة في قوائمهم الانتخابية بنسبة لا تقل عن 20% بالمجالس المحلية، وأن يكون من ضمن الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة الحزبية امرأة، وفي الأسماء الأربعة التالية، وفي بقية القائمة. إلا أن بعض المجالس المحلية اعترضت، وأعاد المجلس التشريعي النظر في القانون، وأجرى العديد من التعديلات على المادة 17 بتاريخ 2005/8/27، بحيث يكون هناك امرأة واحدة بين كل خمسة أسماء في القائمة، وأن يكون هناك على الأقل اثنتين من النساء في المجالس المحلية التي لا يزيد عدد المقاعد فيها عن 13 مقعداً، (يستثنى من ذلك المجالس المحلية التي لا يقل عدد الناخبين فيها عن 1000 ناخب)، وقد جرى تطبيق ذلك في المرحلة الثالثة والرابعة من انتخابات المجالس المحلية، علماً أنه جرى تأجيل المرحلة النهائية.

• **قانون صندوق النفقة، رقم 6، لعام 2005:** اجتمع طاقم شؤون المرأة بالتعاون مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مع وزير العدل (قاضي القدوة) من أجل مناقشة المشاكل التي تواجهها المرأة في الحصول على النفقة، ونفقة الأطفال والتعويضات طبقاً لأحكام المحاكم الشرعية أو الكنسية. بناء عليه، قام وزير العدل بإنشاء صندوق من رسوم المحكمة يتم استخدامه من أجل تقديم هذا الدعم. كما قامت

المؤسسات الثلاث ووزير العدل بإعداد مشروع قانون وأشركت الكثير من المؤسسات فيه، وقد جرى اعتماد وإقرار المسودة النهائية من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني وتم ارسالة إلى الرئيس من اجل المصادقة عليه من بعد اقراره بتاريخ 2005/6/27.

• **قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني:** نظر المشرعون في التحليل المتعلق بالتمييز ضد النوع الاجتماعي "الجندر" في القانون، وجرى بناء على ذلك تعديل القانون، من اجل ضمان تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بشكل أكثر عدالة للمرأة، خصوصاً فيما يتعلق بالتقاعد والتأمين الصحي للأرامل والمطلقات والنساء غير المتزوجات، وزيادة وتعزيز حماية حقوق للنساء اللواتي يعملن في القطاع الخاص والقطاع العام.

• **قانون استقلال السلطة القضائية، رقم 15:** اقر المجلس التشريعي الفلسطيني التعديلات المقترحة، التي تضمن نزاهة واستقلالية ومحاسبة السلطة القضائية أمام القانون بشكل أكبر.

• **مشروع قانون العقوبات الفلسطيني:** كان قانون العقوبات الأردني رقم 16 لعام 1969 ساري المفعول في الضفة الغربية، وقانون العقوبات الفلسطيني رقم 74 لعام 1936 في قطاع غزة. اجتمع طاقم شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة 25 مرة لمناقشة وتحليل القانون، والتركيز على حقوق المرأة والأطفال والحريات العامة وانسجام قانون العقوبات مع القانون الأساسي الفلسطيني والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها ووقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

• **مشروع قانون الأسرة "الأحوال الشخصية" الفلسطيني:** اجتمع طاقم شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة 22 مرة لكتابة نص يشير إلى ان الزواج هو عقد بين طرفين ويتضمن حقوق وواجبات متساوية، وأنه يمثل شراكة

كاملة بين الزوج والزوجة في سياق الاسرة، وان سن الثامنة عشرة "18" هو السن القانوني للزواج بالنسبة لتحرر وخروج المرأة، وانطباق قانون الأسرة على الجميع بغض النظر عن الدين والنوع الاجتماعي "الجندر"، واللون والعرق، وأن يكون هذا القانون منسجما مع المواثيق الدولية المناهضة للتمييز، والتحرر من الأنظمة الدينية بموجب القانون، وضمن المساواة الكاملة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، والحقوق المتساوية في الزواج ورعاية الأولاد والوصاية والطلاق وتقسيم الممتلكات التي يتم الحصول عليها انشاء الزواج بالتساوي واعتبار العمل الذي يتم داخل المنزل ورعاية الأطفال عملا منتجا.

ب. تأييد ومناصرة الإصلاح

عقد طاقم شؤون المرأة مؤتمرين شارك فيهما الكثير من المنظمات والمؤسسات والجهات المانحة وممثلي الحكومة. كان موضوع المؤتمر الذي عقد في غزة يدور حول الإصلاح، ودور المجلس التشريعي الفلسطيني وسياسات الحكومة تجاه المرأة. وقد أوصى المشاركون بأن توفر المؤسسات والمنظمات دعما أكبر لتولي المرأة للمناصب القيادية والعمل ضد الفساد، وتشجيع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الذين يدعمون الإصلاح، والعمل من اجل سن التشريعات التي تتسجم وتتطابق مع المواثيق والاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان، وحشد وتحريك مجموعات التأييد والمناصرة من اجل الإصلاح. أما المؤتمر الذي عقد في الضفة الغربية فقد كان يدور حول العنف ضد المرأة، وعرض المؤتمر مسرحية درامية حول الزواج المبكر والعنف ضد المرأة والتمييز، وخلص المؤتمر وانتهى بتبني مشروع قانون لحماية المرأة يتم تقديمه إلى المجلس التشريعي الفلسطيني من اجل مناقشته والتصويت عليه. وتضمنت التوصيات حشد وتحريك المتخصصين للتعامل مع ضحايا الانتهاكات والعمل مع الشباب من اجل تحدي المعتقدات السائدة التي تشجع العنف ضد المرأة،

والعمل على التواصل مع النساء في الأزمات، وإجراء المزيد من البحوث الإضافية حول ظاهرة العنف.

التشبيك وحشد وتحريك الدعم

أ. التشبيك وحشد وتحريك الدعم للتشريعات العادلة

عمل طاقم شؤون المرأة بشكل فعال ونشط في مجال التشبيك خلال عام 2005 من أجل رسم السياسات وتطوير الرؤية وتقديم نتائج هذه الدراسات إلى المجلس التشريعي الفلسطيني وصناع القرار الآخرين. وقد جرى تعزيز العلاقات بشكل جوهري وكبير مع قاضي القضاة (الناشئة عن قانون صندوق الضمان الاجتماعي) ومع مجلس الإفتاء الأعلى (الذي يتعامل مع الفتاوى والشريعة الإسلامية)، وقد كان هناك تحول ملحوظ في موقف قاضي القضاة الذي كان ينظر في السابق إلى مطالب المرأة على اعتبار أنها مدفوعة وموجهة من الغرب، إلى السعي للحصول على آراء وملاحظات المؤسسات النسوية حول مشاريع القوانين والتشريعات واتخاذ موقف من العنف ضد المرأة.

ب. التشبيك من أجل الإصلاح

لعب طاقم شؤون المرأة دوراً رئيسياً في العديد من الشبكات، حيث ركزت لجنة التنسيق المكونة من ثلاث عشرة منظمة من منظمات المجتمع المدني على الإصلاح من أجل تحقيق المزيد من الشفافية والنزاهة. وقد اجتمع ملتقى مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني المناهض للعنف ضد المرأة 46 مرة، ونشر بيانات في وسائل الإعلام، وعقد ورشات عمل ومهرجانات واعتراضات، واجتمع مع عائلات الضحايا، وعمل من أجل حماية المرأة. كما تم التركيز على جرائم الشرف "جرائم غسل العار" (حيث قتلت 27 فتاة وامرأة خلال عام 2005)، وعمل طاقم شؤون المرأة على جمع المعلومات والبيانات من الشرطة ومن المصادر الحكومية، حيث استخدم الملتقى هذا المعلومات من أجل تاييد ومناصرة وضع

وسن تشريعات عادلة حول هذه القضية. وقد عملت الحملة الوطنية لتشجيع مشاركة المرأة في حملة الانتخابات الوطنية بشكل فعال ونشط مع لجنة الانتخابات المركزية، ولجنة المراقبة والأحزاب السياسية من اجل توسيع دور المرأة في الانتخابات على اعتبار انهن ناخبات ومرشحات، وتدريب النساء المرشحات وتشجيع وتأييد إدراج النساء في قوائم الأحزاب.

التدريب

أ. تدريب المرشحات المحتملات للانتخابات

قدم طاقم شؤون المرأة ثمانية جلسات تدريبية مدة كل واحدة منها حوالي 3 ساعات للتدريب على مهارات الاتصال وعمل وسائل الإعلام لـ 113 من المرشحات المحتملات خلال المرحلة الثانية من انتخابات المجالس المحلية. وقد رشحت ثمان من هؤلاء النسوة أنفسهن لانتخابات المجالس المحلية، وفاز خمس منهن. عمل المنسقين مع لجنة الانتخابات المركزية من اجل زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات وانضم الكثير من المرشحات إلى فرق المراقبة.

ب. تدريب القيادات النسائية المحتملة

بالرغم ان 660 امرأة سجلن اسمائهن من اجل التدريب، إلا أن الميزانية تستطيع أن تستوعب 102 امرأة فقط. جرى اختيار نساء من مختلف الأعمار والمستويات التعليمية ومن مختلف المناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار التزامهن بالتنمية الشخصية والتغير الاجتماعي. ركزت الجلسات الـ 17 على مهارات القيادة في بناء القدرات ورفع مستوى الوعي الاجتماعي بما في ذلك مبادئ الديمقراطية، والمواطنة،

والعدل الاجتماعي والمساواة، والثقة، ومخاطبة الجمهور وإدارة الحملات، وقضايا النوع الاجتماعي "الجندر، وتحليل النزاعات، وإجراءات الانتخاب.

لم أفكر من قبل أن
لدي الحق أو القدرة
على الذهاب إلى
مدرسة أطفال
والاستفسار عن
مستوى تحصيلهم
الدراسي، الآن أذهب
وأسال عنهم،
واستطيع المشاركة
في المناقشات
السياسية والاجتماعية
لأن لدي الثقة والقدرة
على معرفة ما يجري
من حولي
- احدى المشاركات
في التدريب.

جرى اختيار ست متدربات من كل محافظة من المحافظات الأربعة، من أجل المشاركة في الجلسات التدريبية بموضوع القيادة تحت عنوان *التوصل إلى الخيارات* بدعم من الشراكة التعليمية النسائية. انضمت حوالي 30 مشاركة إلى لجنة مراقبة الانتخابات التشريعية. وقد رشحت ثلاث عشرة متدربة أنفسهن لانتخابات المجالس المحلية، حيث فاز منهن 10 في هذه الانتخابات. بينما سعت ست من المتدربات لتشريح أنفسهن داخل أحزابهن السياسية من أجل خوض انتخابات المجلس التشريعي في شهر كانون ثاني "يناير" 2006، ونجحت ثلاث منهن في إدراج أسمائهن في القوائم الانتخابية.

ج - تدريب وحشد وتحريك مجموعات التأييد والمناصرة

جرى تنظيم خمسة وسبعين رجل وإمرأة من المنظمات النسائية والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى المحامين والصحفيين وموظفي مؤسسات المجتمع المدني في لجان إقليمية. خلال ورشة العمل التي عقدت حول مشروع قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية، جرى تمكين هؤلاء الأعضاء من أجل تقديم أوراق ومقترحات تدعم وتؤيد وجهات نظرهم.

التوعية الاجتماعية والمتابعة

جرى عقد اجتماعات التوعية الاجتماعية للنساء اللواتي لم يتلقين التدريب من أجل مناقشة القوانين التي تؤثر على النساء والأطفال، "جرائم الشرف"، وإعداد تحليل لقوانين الانتخابات. اجتمعت مجموعات المتابعة الإقليمية ما بين 40 - 64 مرة من أجل التدريب على قراءة القوانين من منظور النوع الاجتماعي "الجندر" والحشد والتحريك من أجل المشاركة السياسية والقيادة.

دور الإعلام في الحشد والتحريك

أصدر طاقم شؤون المرأة بيانات حول بعض القضايا مثل قوانين الانتخاب والعنف من أجل كسب تأييد الجمهور والتأثير على صناع القرار، وقد جرت الكتابة

عن نشاطات طاقم شؤون المرأة في معظم وسائل الإعلام المحلية وفي صحيفة "صوت النساء" التي تصدر عن الطاقم كل أسبوعين، بدعم مؤسسة كونراد أديناور، حيث تسلط الضوء على حقوق المرأة وقضايا الإصلاح وإدخال تعديلات على مشاريع القوانين. كما انتج الطاقم مسرحية مع مسرح سنابل في القدس تتعامل مع العنف ضد المرأة والزواج المبكر، ومسرحية أخرى مع مسرح عشتار في رام الله، تشرك المتفرجين في دراسة دور قانون العقوبات في العنف ضد المرأة خصوصا جرائم الشرف. كما وصل البرنامج الإذاعي الذي يبثه طاقم شؤون المرأة وعنوانه "صمت" الناس في المناطق المعزولة، حيث يشتمل البرنامج على خمسين حلقة حول الإصلاح والانتخابات والعنف والتمييز ضد المرأة. أما الهدف من هذه الوسائل الإعلامية الثلاث فهو الوصول إلى أكبر عدد من ممكن من الناس في مختلف المناطق الجغرافية.

الإنجازات غير المتوقعة

نظرا للإهتمام العالي بالمشروع، شكل طاقم شؤون المرأة مجموعة جديدة من النساء من القرى المحيطة بمدينة الخليل، حيث شارك في عدد من نشاطات الطاقم بما في ذلك سلسلة من ست اجتماعات حول العنف ضد المرأة وحقوق المرأة في الانتخابات، ويومين تدريب على حقوق الإنسان. وبناء على طلب المراكز النسائية المحلية في الطيبة (قرب رام الله) والمواصي (غزة)، عقد طاقم شؤون المرأة العديد من الاجتماعات حول حقوق الطفل والمرأة والعنف الأسري. وقد تجاوزت المشاركات بحماس كبير وأظهرن ثقة ورغبة كبيرة بالمشاركة بعد هذه الاجتماعات.

II. التوعية بخصوص المساواة في التمثيل بالمجلس التشريعي

الفلسطيني

بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

جرى إطلاق هذا المشروع في الأول من تشرين ثاني "نوفمبر" 2005 بهدف التقليل من فجوة النوع الاجتماعي في الساحة السياسية وزيادة مشاركة وتمثيل المرأة في الانتخابات، خصوصا في المجلس التشريعي الفلسطيني، بشكل يحقق الحقوق المتساوية للمرأة والمنصوص عليها في اتفاقية الحد من كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" والقانون الأساسي. يسعى المشروع إلى تنقيف الجمهور حول أهمية مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، وحق المرأة في الترشح والانتخاب، والنظام الانتخابي المختلط الجديد ودوره في جعل الانتخابات أكثر ديمقراطية، وكذلك تنقيف صناعات القرار والأحزاب السياسية حول أهمية إدراج المرأة في قوائم بحيث لا تقل نسبتهم عن 20%. كما يسعى المشروع أيضا إلى زيادة الناخبين من النساء في الانتخابات، ودعم النساء اللواتي رشن أنفسهن - خصوصا المرشحات للمجلس التشريعي الفلسطيني - وإدارة وقيادة حملات انتخابية فعالة، وتطوير وتنمية مهارات النساء في السلطة التشريعية حتى يتمكن من المساهمة بشكل فعال.

زيادة مستوى الوعي

النساء: جرى عقد الاجتماعات في ثمانية مجتمعات محلية في الضفة الغربية وثلاثة في غزة من اجل تنقيف المرأة حول قانون الانتخابات المعدل للمجلس التشريعي الفلسطيني والإجراءات الجديدة للانتخابات.

الأحزاب السياسية: جرى عقد الاجتماعات مع الأحزاب السياسية في القدس ونابلس ورام الله و جنين وبيت لحم، كما تم عقد اربع اجتماعات في غزة. كانت هذه الاجتماعات فعالة وجيدة في الحصول على التزام من الأحزاب السياسية الثمانية في منظمة التحرير الفلسطينية بتشجيع مشاركة المرأة على مستويات صنع القرار داخل الأحزاب وكمرشحات للمجلس التشريعي. وقد أثارت الأحزاب المشكلة التي تواجهها المرأة والتي تشترط عليها الاستقالة من عملها الحالي من اجل خوض الانتخابات، دون أن يكون هناك ضمانات لهن بالتوظيف من قبل الأحزاب إذا لم يفزن في الانتخابات. وبالرغم انه كان لدى جميع الأحزاب نساء في قوائمها حسب ما يشترطه القانون، إلا انه لم يقم أي

حزب بإدراج إمراة كمرشح اول على قائمته، رغم أن بعض النساء كن أعضاء ونواب متمرسات في المجلس التشريعي وقيادات في المجتمع المحلي. وقد جرى التخطيط للقيام بالمزيد من العمل مع الأحزاب السياسية وسوف تستمر المتابعة معهم بعد انتخابات المجلس التشريعي.

الإعلام: جرى أداء عرض مسرحي واحد حول مشاركة المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة، اعقبه نقاش تميز بالحيوية والنشاط مع 150 امرأة حضرن هذا العرض، وتم جدولة المزيد من العروض لهذه المسرحية. كما بدأ الطاقم العمل على فيلم وثائقي حول خمسة نساء من نواب المجلس التشريعي اللواتي حققن انجازات جوهريّة ومهمّة، كما بدأ الطاقم بالتحضير لأربعة حوارات تلفزيونية. أثنان منهما يخاطب المرشحات للمجلس التشريعي الفلسطيني قبل الانتخابات والاثنين الآخرين بعد الانتخابات.

التدريب: حضرت ست عشرة امرأة ممن خضن الانتخابات للحصول على مقاعد في المجلس التشريعي، الدورة التدريبية التي عقدها طاقم شؤون المرأة، والتي استمرت لمدة 16 ساعة حول إدارة الحملات الانتخابية. ركز التدريب على تطوير وتنمية مهاراتهم في تخطيط حملاتهم الانتخابية واستخدام وسائل الإعلام، الدبلوماسية، مخاطبة الجمهور والاستعداد للمقابلات. وقد جرى تصوير التدريب على أشرطة فيديو بشكل اتاح للنساء فرصة الاطلاع على ما قدمنه، والأطلاع على التغذية الراجعة من المشاركات الأخريات والميسرين.

كتيب حول القيادات النسائية

بالإضافة إلى ذلك، دعمت الوكالة السوسيرية للتنمية والتعاون طاقم شؤون المرأة في إعداد كتيب حول خمس نساء قيادات في النضال الوطني والحركة النسائية، بهدف عرض قيمة مشاركة المرأة على مستوى صنع القرار. وعرض الكتيب كل من انتصار الوزير، جميلة صيدم، حنان عشاروي، دلال سلامة وراوية الشوا، اللواتي كن أول خمسة نواب من النساء في أول مجلس تشريعي فلسطيني. جرى توزيع الكتاب على المنظمات والمؤسسات النسوية، ومنظمات ومؤسسات حقوق الانسان والمكاتب العامة.

III. تمكين المرأة في المجالس المحلية

بدعم من مؤسسة فريدريش أيبيرت ستيفتونج

دخل طاقم شؤون المرأة من خلال الشراكة مع مؤسسة فريدريش أيبيرت ستيفتونج، بمرحلة جديدة من عمله في تمكين أعضاء المجالس المحلية من النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، عن طريق تزويدهن بالمعرفة والمهارات التي يحتجن إليها في القيادة الفعالة. وبناء على تقدير الاحتياجات الذي أعدته وزارة شؤون المرأة، قام الطاقم والمنظمات والمؤسسات الأخرى باختيار النساء اللواتي فزن بمقاعد في المجالس المحلية، خلال أول مرحلتين من مراحل الانتخابات في محافظات طولكرم ورام الله وبيت لحم ونابلس وقلقيلية وسفليت وغزة من أجل المشاركة في التدريب.

في قطاع غزة، جرى عقد ورشة عمل تدريبية مدتها خمسة أيام حول التشبيك، وقراءة الميزانية من منظور النوع الاجتماعي "الجندر"، التأييد والناصر، الإدارة، تجنيد وجمع الأموال، كتابة التقارير، إدارة الوقت وتيسير الاجتماعات. شاركت اثنتا عشرة امرأة من المرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية في التدريب الأول، كما جرى تقديم التدريب مرة أخرى لثمان من النساء اللواتي فزن في المرحلة الثانية من الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك جرى عقد تدريب نهائي وأخير مدته خمسة أيام لـ 23 امرأة ممن جرى انتخابهن في كلا المرحلتين حول دمج النوع الاجتماعي "الجندر" في التنمية، ومجموعات الضغط "اللوبي" والتفاوض. في الضفة الغربية، جرى عقد ورشة عمل حول تحليل النوع الاجتماعي، ومهارات الاتصال، الإعلام والمهارات الإدارية للنساء اللواتي فزن بمقاعد في المرحلة الأولى والثانية من الانتخابات المحلية. وتم إعطاء التدريب ثلاث مرات في رام الله وبيت لحم وطولكرم. في نابلس، تلقت اثنتا عشر امرأة من أعضاء المجالس المحلية التدريب لمدة خمسة أيام حول مهارات الاتصال والقيادة، المهارات الإعلامية، تحليل النوع الاجتماعي "الجندر" والإدارة، كتابة مقترحات المشاريع وجمع وتجنيد الأموال، التدريب مرة أخرى لأربعة عشر امرأة في ورام الله، فقد جرى إعطاء برنامج تدريبي مدته مقترحات المشاريع وجمع وتجنيد الأموال.

أحمد من رام الله، خريج المعهد الوطني للتقنية ظل عاطلاً عن العمل. خلال المشروع انخرط أحمد بشكل كبير في العمل من المنظمات الشبابية. وأسس ملتقى للفنانين الشباب (الشعراء والكتاب) وعمل على إنتاج نشرة إخبارية للشباب. وبدأ أحمد يرى أهمية دور المرأة، وغير موقفه وتصوراتها ومفاهيمه حولهن.

واربعة أيام تدريبية على وجرى تقديم هذا قلقيلية. أما في جنين خمسة أيام حول كتابة

إنجازات المشروع

- ساعد المشروع على تطوير ومعرفتهن حول

82 امرأة من أعضاء المجالس المحلية وتنمية مهارتهن الإدارية والتنظيمية حقوق المرأة وكيفية الدفاع عنها، وتأكيد

ذاتهن واسلوبهن القيادي

- عمل المشروع على جسر الفجوة الإيدولوجية بين مختلف النساء في المجلس وتسهيل وصولهن إلى طاقم شؤون المرأة.
- في قطاع غزة، شكلت نساء المجلس لجنة تشبيك فعالة من أجل تبادل الاستراتيجيات ومساعدة بعضهن البعض في حل المشاكل.
- شاركت أكثر من 20 امرأة من المجالس المحلية في الأحاديث الإذاعية حول المرأة في المجالس المحلية، والمرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني، والمشاركة السياسية للمرأة.
- غيرت وتحولت مواقف وتصورات ومفاهيم المشاركات حول دور المرأة، مما نتج عن ذلك دعم كبير للتغيير والنقد باتجاه المساواة في الحقوق للمرأة.
- بعض اعضاء المجالس المحلية من النساء اللواتي كن يستبعدن دور مؤسسات المجتمع بدأن بالعمل من أجل تحقيق التعاون بين طاقم شؤون المرأة ودوائر المرأة في المجالس المحلية.
- شراكة وتنسيق أقوى بين طاقم شؤون المرأة ووزارة الحكم المحلي ووزارة شؤون المرأة مما حد وقلل من تكرار البرامج التدريبية والمحافظة على الموارد والإمكانيات. .

IV. القيادات النسائية الشابة: توعية المجتمع المحلي حول المساواة

برعاية مكتب الممثلة الكندية

عمل طاقم شؤون المرأة مع 150 من الشباب والصبايا من اجل القيام بحملة توعية مجتمعية حول المساواة في القانون والانتخابات. وقد جرى تدريب المشاركين على مواضيع حقوق الإنسان، الحقوق القانونية، مساواة النوع الاجتماعي "الجنذر" في التشريعات، وإعدادهن لتطبيق مهارتهن في القيام بحملات التأييد والمناصرة والتوعية. وسعى الطاقم من خلال تنظيم القيادات الشابة من مختلف المنظمات والمؤسسات الشبابية والنسائية باتجاه بناء أجندة موحدة بخصوص تمثيل ودور المرأة في الإصلاح الوطني، وتضمن ذلك في التشريعات والانتخابات، بالإضافة إلى حفز وإثارة النقاش على مستوى المجتمع المحلي حول قضايا وحقوق المرأة وحفز الشباب من الرجال والنساء على المشاركة في حملات التأييد والمناصرة والتوعية في مجتمعاتهم المحلية. وقد تم اختيار المشاركين من 39 موقعا يمثلون 4 محافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتم الانتهاء من المشروع وانجازه في شهر حزيران "يونيو" 2005.

ونظر للإقبال الذي شهدته التدريبات، فقد جرى توسيع وزيادة المشروع بحيث يشمل 150 بدلا من 100 مشارك، حيث جلب المتدربون من المجموعة الأولى مشاركين جدد. كما قررنا توسيع وزيادة

المجموعة المستهدفة بحيث تشمل الشباب في المناطق التي تسمح بالمجموعات المختلطة. كما اخترنا مشاركين من 39 موقعا من اجل إشراك اكبر عدد ممكن من المجتمعات المحلية في النقاش حول قضايا المرأة. بالإضافة إلى ذلك، تمكن البرنامج من تقديم 5 أضعاف ما كان مخطط له من تدريب بسبب انخفاض التكلفة نتيجة تطوع المدربين بتقديم خدماتهم مجانا، كما سمحت لنا المنظمات والمؤسسات المضيفة استخدام مرافقهم التدريبية مجانا. وقد حضر خمسة عشر شابا وشابة من محافظة طولكرم ورام الله 28 ساعة من التدريب على التأييد والمناصرة.

الحملة التي يقودها الشباب

تمكن المشاركون من القيام بثلاث حملات حول المواضيع التالية التي اختاروها.

1. حملة طولكرم ورام الله: البطالة وتكافؤ الفرص للشباب. نظم الشباب ملتقى حول موضوع

البطالة بين الشباب، بمشاركة الكثير من المنظمات النسائية، والمؤسسات الشبابية، و مندوبين عن الحكومة. وقد تناول الملتقى أدوار القطاع العام والقطاع الخاص في حل مشكلة البطالة بين الشباب. وقد عمل المشاركون سويا على إعداد التوصيات الخاصة بصياغة تشريع عنوانه الحماية من البطالة. حضر نواب المجلس التشريعي واتيح للشباب فرصة مناقشتهم بخصوص البيانات التي جمعوها حول موضوع البطالة. التزم طاقم شؤون المرأة الاستمرار بالعمل مع المجلس التشريعي الفلسطيني ووزارة العمل وكبار الموظفين من الوزارات ذات الصلة من اجل سن تشريعات تضمن المساواة في التعامل. جرى تنظيم الكثير من النشاطات حول هذه القضية وشارك الشباب والشابات في جهود التأييد والمناصرة حول البطالة التي يواجهها الشباب. كتب الشباب عريضة جرى توقيعها من قبل مئات الشباب والشابات، ونظموا اعتصاما امام مكاتب المجلس التشريعي الفلسطيني في طولكرم بخصوص قانون العمل.

1 - حملة مدينة غزة: قانون الانتخاب. تبنى الشباب اجندة المجتمع المدني المتعلقة بمطالبها

بإدخال تعديلات على قانون الانتخاب. ركزت الحملة على تخصيص حصة للنساء وتخفيض السن القانوني للمرشحين. كما أيدت النظام الانتخابي المختلط، حيث يتم انتخاب 50% من أعضاء المجلس التشريعي بناء على النظام العادي الذي يستخدم المحافظات الانتخابية على أساس التقسيم الجغرافي، وانتخاب 50% من القوائم الانتخابية الوطنية. جرى توقيع عريضة من قبل مئات القيادات الشابة، كما تم عقد العديد من نشاطات واجتماعات التوعية.

2 - حملة المعسكرات الوسطى (قطاع غزة) للتشريعات من أجل الشباب. راجع القادة الشباب

مشروع قانون الشباب ونظموا حملة من أجل توحيد ودمج مخاوف الشباب والمرأة، ونظموا لقاء حضره وشارك فيه العديد من نواب المجلس التشريعي، وكذلك وزير الشباب والرياضة، حيث

ناقشتهم القيادات الشابة رؤيتهم، وقدموا لهم المقترحات من اجل الوصول إلى تشريعات عادلة. وتم عقب اللقاء، عقد العديد من الاجتماعات بين القيادات الشابة من الرجال والنساء من طاقم شؤون المرأة ومن المنظمات والمؤسسات الأخرى بالإضافة إلى مندوبين من المجلس التشريعي الفلسطيني والوزارات من اجل مناقشة رؤية الشباب حول القانون.

الآثار والنتائج

- قام 150 من القيادات الشابة من الرجال والنساء بتنظيم وعقد 3 حملات توعية مجتمعية ناجحة في 39 مجتمع محلي.
- استمر حوالي 80% من النساء والرجال الذين تلقوا التدريب في لعب أدوار نشطة في مجتمعاتهم المحلية.
- جرى الوصول إلى 500 شخص بشكل مباشر برسائل تتعلق بالمساواة في القوانين والانتخابات.
- جرى تشكيل مجموعة من اجل متابعة التشريعات والقوانين.
- جرى البدء بنقاش حول حقوق المرأة والتشريعات.
- اشترك الكثير من المشاركين في نشاطات وبرامج أخرى لدى طاقم شؤون المرأة ولدى المؤسسات والمنظمات المجتمعية الأخرى من خلال هذا البرنامج.
- أشار المشاركون أنهم شعروا بنمو شخصي خلال التدريب والنشاطات، وانهم أصبحوا أكثر حساسية للنوع الاجتماعي "الجندر" وقضايا المرأة.

"لقد جعلني المشروع أفكر بدوري كامرأة، وأن أقرر باتي لن أقبل ما تفرضه الأعراف والقيم الاجتماعية بدون سؤال أو استفسار. اشعر اني قادرة على انجاز وتحقيق الكثير، وأرفض أن امنع من تحقيق رؤيتي"
مشاركة في المشروع

V. تمكين القيادات الشابة من النساء والرجال

بدعم من مؤسسة دياكونيا DIAKONIA

كان الهدف من المشروع تمكين الشباب من الرجال والنساء في ثلاث من محافظات المشاركة بشكل أكثر نشاطا في تنمية مجتمع ديمقراطي أكثر تسامحا مع الشباب والشابات الذين يعملون سويا، والذي يشمل النساء في

لم تكن رشا نشطة في مجتمعها المحلي بمدينة رام الله قبل المشروع، لكنها قررت بعد ذلك البدء بتشكيل مجموعة نقاش نسائية وساعدت في ربطهم بالمؤسسات الأخرى حتى يستفيدوا من الفرص التدريبية

الحياة العامة. وقد سعى البرنامج أيضا إلى جسر الفجوة بين الأجيال القديمة والشبابية في الحركة النسوية، حيث خطط البرنامج لتدريب 75 شابا وشابا بشكل أولي، ولكن نظرا للعدد الكبير من المتقدمين، فقد جرى اختيار 125 من الشباب والشابات من 30 موقع تشمل المناطق الريفية والحضرية والوسط الأكاديمي ومجتمعات اللاجئين من الشمال والوسط والجنوب. علما أنه تم الانتهاء من المشروع وانجازه في نهاية شهر آذار "مارس" 2005.

التدريب

شارك المنسقون والشباب الذين تم اختيارهم في تدريب مدته أربعة أيام (26 ساعة) على مهارات التأييد والمناصرة وتشكيل جماعات الضغط "اللوبي"، من أجل المساواة في النوع الاجتماعي "الجندر"، وتم اعطاء دورة تدريبية باستخدام منهج التوصل إلى الخيارات (24 ساعة تدريبية) في مدينة رام الله وطولكرم، جرى التركيز فيه على تطوير وتنمية مهارات القيادة والاتصال والعمل كفريق.

كما جرى اعطاء ثماني ساعات تدريبية حول دمج وتعميم النوع الاجتماعي "الجندر" في التشريعات لمجموعة مختارة من الشباب والشابات.

العروض

شارك الشباب كمنظمين ومشاركين في حملة التأييد والمناصرة والتوعية في المجتمعات المستهدفة. وجرى خلال عام 2005 تقديم 27 عرضا في مختلف المجتمعات المحلية، ركز بعضها منها على زيادة وعي المشاركين حول قضايا النوع الاجتماعي "الجندر"، تحليل القوانين من منظور النوع الاجتماعي "الجندر"، والدور الإنتاجي والإنجابي للمرأة، دور سيادة القانون في حياتنا، أهمية مشاركة الشباب والمرأة في تطوير وتنمية مجتمعاتنا، المشاكل الخاصة التي تواجه الشباب والمرأة في المجتمع الفلسطيني، التطوعية، البطالة والشباب والشباب والانتخابات. كما ركزت العروض الأخرى على تطوير وتنمية المهارات في مجال الإرشاد وجماعات الضغط "اللوبي" والتأييد والمناصرة والتشبيك وإدارة الحملات، المسرح، القيادة، تأكيد وتحقيق الذات والمهارات الاجتماعية.

النشاطات

نظم طاقم شؤون المرأة نشاطات بالشراكة مع المؤسسات والمنظمات المحلية في اربع محافظات، بهدف عرض عملها على الشباب والشابات ومساعدتهم في بناء العلاقات وإشراكهم في العمل التطوعي، واطاحة الفرصة لهم للمشاركة في تطوير وتنمية مجتمعاتهم.

- في محافظة بيت لحم، اخذ طاقم شؤون المرأة الشباب لزيارة مركز شباب جدال، ولجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية (PARC) والجمعية الدولية للدفاع عن الأطفال، وشاركوا في مهرجانات أطفال الشهداء والمعتقلين، وأيضاً في يوم المرأة وعيد الأم، وتحاوروا مع الأسيرات المحررات، وشاركوا في مظاهرة ضد جرائم الشرف.
- في طولكرم وجنين شارك الشباب في يوم ترفيهي للأطفال، وفي نشاط لدى جمعية اليتيم العربي، وزاروا أمهات المعتقلين. ونظم الشباب في طولكرم ورام الله لقاء حول البطالة في أوساط الشباب، شارك فيها الكثير من المنظمات النسائية والمؤسسات الشبابية.
- جرى القيام بإعتصام من أجل الوصول إلى قوانين عمل عادلة أمام مكاتب المجلس التشريعي في مدينة طولكرم.
- جرى القيام بإعتصام ضد "جرائم الشرف" في مدينة بيت لحم.
- عقد المشروع محاضرة من أجل رفع وزيادة مستوى الوعي حول "جرائم الشرف".
- عقد المنسقون 3 اجتماعات متابعة مع القيادات الشابة التزاماً منهم بتعزيز وتقوية العلاقات معهم ومن أجل تقييم المشروع.

الآثار والنتائج

- نظمت القيادات الشبابية حملات تأييد وتوعية ناجحة في المجتمعات المستهدفة.
- شارك وانخرط الكثير من المشاركين في المشاريع الأخرى لطاقم شؤون المرأة.
- شارك وانخرط الكثير من المشاركين في نشاطات وبرامج المنظمات والمؤسسات المجتمعية الأخرى الذين تواصلوا معهم من خلال هذا البرنامج.
- أشار المشاركون إلى أنهم قد تطوروا شخصياً خلال التدريب والنشاطات وأنهم أصبحوا أكثر تحسناً لقضايا النوع الاجتماعي "الجندر" والمرأة.
- اكتسب المشاركون الخبرة من الكثير من مؤسسات المجتمع المدني، وتعلموا كيفية التشبيك، واستفادوا من الفرص المتاحة والمتوفرة، وتعلموا كيف يشاركون بفعالية ونشاط في بناء المجتمع الديمقراطي.
- شارك 230 شاب وشابة من خارج المشروع في النشاطات التي جرى تنظيمها من قبل المشاركين في المشروع.
- تبنى المشروع ورعى تنسيقاً وتعاوناً أوثق بين منظمات المجتمع المدني.

أنا فخور لتطوري
الشخصي، لن تصدق
كم تغيرت أنا خلال
ورشة العمل هذه.
برنامج في منطقة
بيت لحم

" هذه هي المرة الأولى التي أشارك فيها في برنامج للشباب. لقد أتاح لي هذا المشروع فرصة التعرف كيف يمكن أن أكون جزءاً من الفريق، والتعبير عن أفكاري، والاستماع إلى وجهات نظر الآخرين، والمشاركة في النقاش مع النساء الشابات".
حسن، تصريح أدلى في جامعة القدس المفتوحة في طولكرم.

"إزادت ثقة حسن بشكل دراماتيكي خلال البرنامج، وأصبح متطوعاً نشطاً مع طاقم شؤون المرأة ومع المنظمات والمؤسسات الأخرى"

منسق المشروع ٢

VI. تمكين القيادات الشابة في قضايا الديمقراطية والحكم الرشيد

بدعم من مؤسسة دياكونيا DIAKONIA

" هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها عن نفسي بحرية. أعتقد أننا إذا تعودنا جميعاً التحدث عن أنفسنا بحرية فإننا سنكون قادرين على تغيير أنفسنا والآخرين".

يسعى هذا البرنامج إلى تطوير وتنمية الشباب، خصوصاً النساء كي يصبحن مشاركات نشطات في بناء الدولة وفي عملية الإصلاح، وكقيادات مشاركات في أعمال التأييد والمناصرة والتوعية في مجتمعاتهن المحلية. ركز المشروع على بناء المعرفة والمهارات ومساعدة القيادات الشابة في تطبيق ما تعلموه في موضوع التأييد والمناصرة والتوعية في مجتمعاتهن المحلية.

وظف طاقم شؤون المرأة عند بداية المشروع في شهر تموز 2005، منسقا عاما لتحمل مسؤولية النشاطات التي تعقد في وسط

لقد وجدت في هذا التدريب ان هناك تميزاً في النوع الاجتماعي "الجندر" في القوانين الفلسطينية واننا بحاجة للعمل بشكل جدي من أجل تغيير ذلك.

الضفة الغربية ومنسقتان ميدانيتان تتحملان مسؤولية تنسيق النشاطات في قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية. وقد استهدفنا 31 من

المجتمعات المحلية في 3 محافظات، وأعدنا دليل حول دمج النوع الاجتماعي "الجندر" للمدربين، وأعدنا تقييمان للاحتياجات. اخترنا 90 من الشباب والشابات من ثلاثة مناطق بدلاً من اختيار 75 كما هو مخطط بسبب زيادة وارتفاع الطلب.

"لقد جعلني هذا التدريب أعتقد ان بوسع المرأة ان تفعل ما يستطيع أن يفعله الرجل، وأنه ليس هناك فرق بين الرجال والنساء وان الفرق الوحيد بينهما هو فيما إذا كانوا ذكورا أو إناثاً".

أعطى طاقم شؤون المرأة يومين تدريبيين في إدارة حملات التوعية المجتمعية في غزة، و 14 دورة تدريبية في غزة وبيت لحم حول مهارات الاتصال والحكم وتحقيق وتأكيد الذات، والنوع الاجتماعي، ودمج النوع الاجتماعي "الجندر" في القوانين، ومهارات تعليم الكبار.

حملات التوعية

جرى عقد العديد من الاجتماعات مع مؤسسات المجتمع المدني، من أجل تنسيق تخطيط وتطبيق ومراقبة الحملات. جرى عقد اجتماعين للتوعية في قطاع غزة، حيث دار الاجتماع الأول حول قانون الانتخابات الفلسطينية المعدل، بينما دار الاجتماع الثاني حول تحليل النوع الاجتماعي "الجندر"، بالتعاون مع جمعية العهد. جرى عقد خمس اجتماعات توعية في بيت لحم، حيث تم التركيز على الانتخابات الفلسطينية، الديمقراطية في فلسطين، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفيلم وثائقي عن الحركة النسائية الفلسطينية. وقد أتيح لـ 176 من الشباب والشابات خلال هذه الاجتماعات فرصة مناقشة مواضيع النوع الاجتماعي والدمقرطة والحكم الرشيد والقوانين مع الخبراء ومع قيادات المجتمع المحلي.

الآثار والنتائج

كان هناك اهتماماً قوياً من الشباب في هذا البرنامج، وقد أشار المشاركون أنهم قد استمتعوا بالبرنامج واستفادوا منه، وقالوا أنهم أصبحوا أكثر وعياً بقضايا المرأة. كما شجعوا الشباب الآخرين على المشاركة أثناء قيامهم بحملات التوعية حول قضايا وحقوق المرأة والشباب. كما أسس المشروع شبكة من القيادات الشابة في جميع أنحاء البلاد، تستطيع حشد وتحريك الشباب في حملات ونشاطات التأييد التي يعقدها طاقم شؤون المرأة والجمعيات النسائية الأخرى.

VII. سنابل: تمكين المرأة الريفية بدعم من مؤسسة فورد والوقفية الوطنية الديمقراطية (NED)

بدأ مشروع سنابل لطاقتهم شؤون المرأة في عام 1997. وقد اكتمل المشروع في شهر شباط "فبراير" مرحلة ابتدأت في شهر آب "أغسطس" 2003، بدعم من مؤسسة فورد لتمكين 140 من النساء الريفيات اللواتي جرى اختيارهن من قبل لجان سنابل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأ مرحلة جديدة بدعم من الوقفية الوطنية الديمقراطية لتمكين 80 من النساء الريفيات اللواتي جرى اختيارهن من قبل لجان سنابل في منطقة جنين واربعة من القرى الإضافية.

الهدف الذي تسعى إليه سنابل هو تمكين المرأة الريفية من أجل قيادة الاصلاح وتوفير التأييد والمناصرة الفعالة للسياسات والتشريعات التي تميز ضد المرأة عن طريق زيادة وعيهم بحقوقهم، وتزويدهم بالمهارات وحشدتهم وتحريكهم بحيث يمكن عوامل للتغيير في مجتمعاتهم المحلية وفي حياتهم.

يوفر مشروع سنابل التدريب على التوعية

والمهارات في بعض المجالات مثل القيادة، النوع الاجتماعي "الجندر"، اتخاذ القرارات بشكل مستقل، الثقة بالنفس، حل النزاعات، حل المشاكل، الاتصال، التواصل الفعال مع الجمهور، حقوق المرأة، التشبيك والتأييد والمناصرة. كما يهدف المشروع إلى حشد وتحريك النساء خلال الانتخابات كناخبات، ومنظمات، ومرشحات للانتخابات المحلية والتشريعية. كما يشجع مشروع سنابل المرأة الريفية على المشاركة في المشاريع والاصلاح واعمال التأييد والمناصرة التي يقوم بها طاقتهم شؤون المرأة واللجان النسائية الأخرى.

تعليقات وملاحظات المشاركين في مشروع سنابل

"من السهل جدا ان تقتنع بالأفكار التي جرى طرحها وإثارها، لكن من الصعب أن تجعل القريبيين منك، مثل زوجك وأطفالك وجيرانك، يعتقدون أن ما تفعله جيدا وأنه لا يتعارض مع قيمنا، حتى ابنتي حاولت أن تبعدني عن حضور هذه الورشة التدريبية".

لقد ايقظت ورشة العمل التدريبية وعينا وإدراكنا للظلم الذي يتم ممارسته ضدنا، وزاد من رغبتنا في لعب دور أكثر فعالية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

"إلى متى سيظل لدينا هذا الشعور بعدم القدرة الناتج عن الفرص المحدودة المتاحة والمتوفرة لنا؟".

لقد أصبحت علاقتي مع عائلتي أقوى ولدى الشجاعة للمشاركة في المناقشات الآن".

"صحيح انه بدأ بيننا القليل من عدم الاتفاق، إلا أن هذا كان يتم ضمن إطار جيد، وهذا يعني أنها تفكر أكثر في العالم".

-زوج مشارك

"الآن أفهم معنى أن اتخذ قراراتتي بنفسى"

ليس كافيا أن تؤمن وتعتقد بشئ، لأنه يجب ترجمة المعتقدات إلى طريقة في الحياة. هذا لا يتم عن طريق هز العصا السحرية، فهذا يحتاج إلى وقت، ويحتاج إلى تعزيز وتقوية".

"لقد قررت أن أغير الأشياء، لقد أصبحت أول مرة عاملة في مجتمعي المحلي رغم انه يمنع النساء من العمل".

اختتام المرحلة السابقة

"قبل هذا التدريب كان لدي الكثير من الأفكار التي كنت أريد أن أشارك الآخرين فيها خصوصاً الشباب، لكنني لم أكن أعرف كيف... اعتقدت أنني أحقق حلمي بأن أكون قادرة على تعليم الكبار وتغيير أفكارهم"

أختتمت هذه المرحلة التي كانت تركز على الخليل ونابلس وغزة في شهر شباط "فبراير"، حيث جرى تدريب حوالي 940 امرأة، وعقدنا أكثر من 30 اجتماع توعوية عامة للجمهور، وأسسنا اثنتين من اللجان الجدد، وأعدنا ست عشرة امرأة للتشريع لمقاعد المجالس المحلية. في بداية عام 2005 عقد مشروع سنابل دورة تدريبية على مهارات الحاسوب والصحة الإنجابية لبعض اللجان في الضفة الغربية، والتدريب على إدارة التوتر وكذلك عقد

الاجتماعات، لتوليد الدعم للمرشحات في غزة. ركز البرنامج على بناء القدرات وتطوير وتنمية الموظفين خلال أول شهرين من السنة. درب طاقم شؤون المرأة خلال شهر كانون ثاني "يناير" بعض منسقي مشروع سنابل في الضفة الغربية على قراءة النوع الاجتماعي "الجنس" في القوانين، وخلال شهر شباط "فبراير" جرى تدريب موظفي غزة على كتابة التقارير. وخلال التقييم الخارجي لمشروع سنابل، أفاد 98.6% من المشاركين أن ثقتهم بأنفسهم، وإيمانهم بالمساواة، والشعور بالإنجاز والقبول قد ازداد بسبب للمشروع، وأشار 91.4% أنهم قد تمكن من لعب أدوار قيادية. وأشار التقييم أيضاً إلى أن 73.4% من المشاركات في مشروع سنابل هن من النساء الريفيات، وأن 52% منهن من ربات البيوت.

العمل المستمر في منطقة جنين

أصلت المنسقة بمجموعات مشروع سنابل الموجودة في منطقة جنين، من أجل البناء على إنجازاتهن ومهاراتهن وأجروا العديد من الزيارات إلى القرى المستهدفة، من أجل إنشاء وتشكيل لجان جديدة، واجتمعت مع مندوبي المجالس المحلية والمجموعات النسائية والناشطات في المجتمعات المحلية، للتعريف عن طاقم شؤون المرأة ومشروع سنابل ومناقشة الأفكار والخطط. اجتمعت المنسقة والمتطوعات من مجموعات سنابل مع النساء من المجتمعات المحلية المستهدفة من أجل تبادل خبراتهن وتجاربهن مع مشروع سنابل وبناء العلاقات مع المجموعات.

التدريب وورش العمل

خلال المرحلة الثانية من انتخابات المجالس المحلية، استمر مشروع سنابل بالعمل على تمكين المرأة كناخبات ومنظمات ومرشحات. جرى عقد حملات التوعية حول المرأة والانتخابات في القرى الأربعة. عقد مشروع سنابل 12 تدريباً حول مهارات الاتصال و 13 حول حقوق المرأة وحقوق الإنسان، و 6 حول الانتخابات، و 13 على إدارة الحملات الانتخابية، و 3 على تدريب المدربين، و 17 على تحليل القوانين من منظور النوع الاجتماعي "الجنس"، و 13 على تأكيد الذات. جرى استخدام الوثائق والمستندات حول المرأة والانتخابات و انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أعدها طاقم شؤون المرأة خلال بعض التدريبات. كما جرى عقد جلسات تدريبية خاصة تلبية لبعض

الاحتياجات المحددة لبعض اللجان على موضوعات متنوعة مثل الزواج المبكر، العنف الجنسي، التعامل مع المراهقين، والانتخابات. شارك طاقم شؤون المرأة المنظمات والمؤسسات الأخرى في تقديم وعقد ورشات عمل في مختلف المجتمعات المحلية حول المرأة في الأحزاب السياسية، والنظام الانتخابي الجديد للمجلس التشريعي الفلسطيني، ومشاركة المرأة في انتخابات المجلس التشريعي القادمة، والعنف ضد المرأة، ودور الأحزاب السياسية الصغيرة في الانتخابات القادمة للمجلس التشريعي، وقانون الانتخابات المعدل واللوائح والأنظمة الجديدة لقوائم الأحزاب، ومساهمات المرأة في الأعمال الخيرية، والأدوار الوطنية والاجتماعية، والمرأة وجماعة الفصل العنصري. وحضرت منسقة مشروع سنابل يرافقتها في بعض الأحيان أعضاء من اللجان ورشات العمل حول دور المرأة في الأحزاب السياسية والحكم الرشيد والزواج المبكر ومكافحة العنف الأسري.

الاجتماعات والتشبيك

نسق مشروع سنابل وشارك بشكل واسع وكبير مع المنظمات والمؤسسات الأخرى في الاجتماعات والتدريبات وورش العمل والنشاطات الأخرى. عملت المنسقات مع موظفي الحكومات المحلية والإقليمية ومع منظمات المجتمع المحلي في القرى وفي مخيمات اللاجئين، جمعية الشابات المسيحية، لجنة الإغاثة الطبية الفلسطينية، مركز الدراسات النسائية، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الجامعة الأمريكية العربية، الملتقى المدني، جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية، مؤسسة الحق، ملتقى المنظمات والمؤسسات الفلسطينية غير الحكومية ضد العنف الأسري، وزارة الزراعة، راديو أحلام، مركز القدس للنساء، مؤسسة شارك ومركز الإرشاد الفلسطيني. شارك أعضاء مشروع سنابل كمشرفين وميسرين في المخيمات الصيفية للأطفال التي كانت تديرها المنظمات والمؤسسات الأخرى، وفي المعرض الذي نظمته وزارة الزراعة في مدينة رام الله.

الآثار والنتائج

أظهرت المشاركات قدرا كبيرا من الثقة بالنفس وإدراك حقوقهن ومساواتهم مع الرجال، وقدرتهن على التعبير عن أنفسهن، ودعم بناتهن والقلق على مستقبلهن، والإيمان والاعتقاد بضرورة تمثيل المرأة على مستويات صنع القرار، والرغبة في إحداث التغيير بمجتمعاتهن المحلية، والرغبة بأن يحصل الرجال على نفس التدريب. وقد فاز ما مجموعه 15 امرأة من لجان مشروع سنابل بمقاعد في المجالس المحلية - مما يعتبر انجازا كبيرا ورئيسيا للحركة النسائية في فلسطين.

"أنا امرأة رفض زوجها أن يدعها تشارك في الانتخابات الرئاسية، لقد رفض أن أخرج وأدلي بصوتي... وقررت أن لا أطبخ له حتى يشرح لي لماذا لا أستطيع أن أدلي بصوتي!! لقد غضب مني جدا بسبب قضية الطبخ في البيت. أخيرا وقبل يوم واحد من الانتخابات الرئاسية جرى حديث مطول بيننا وأقنعته شخصيا بأن أشارك في التصويت للشخص المناسب. في اليوم التالي ذهبنا سويا وصوتنا. هذا كله بسبب المهارات التي تعلمتها من ورشة عمل مشروع سنابل حول الانتخابات والقيادة.."

VIII. صحيفة صوت النساء

بدعم من مؤسسة كونراد أديناور ستيفتونج

"صوت النساء" عبارة عن ملحق صحفي نصف شهري ينشر في صحيفة الأيام، يتم دعمها من قبل مؤسسة كونراد أديناور ستيفتونج. منذ عام 1997.

مهمة صحيفة صوت النساء تعزيز العدالة للمرأة، وتشجيعها على المشاركة بشكل تام وفعالية في المجتمع. يعرض كل عدد من الأعداد مخاوف وانجازات وتجارب ومنظور المرأة في مختلف المجتمعات المحلية، ومختلف قطاعات المجتمع الفلسطيني. يعتبر صوت النساء من أكثر وأقدم المطبوعات المخصصة للنساء توزيعاً وتداولاً في فلسطين، وأنها استقطبت الكثير من الكتاب المميزين.

في عام 2005، نشر طاقم شؤون المرأة 24 عدداً من صوت النساء، ووزع أكثر من 552,000 نسخة خلال نفس السنة، وأضاف 40 نقطة توزيع. يوجد في رام لونها الآن أكثر من 85 مركز توزيع. كما تستخدم مجلدات صوت النساء بواسطة المكتبات والمراكز كمراجع. وجرى منح أثنان من كتاب صوت النساء جوائز من قبل وزارة شؤون المرأة، التي أرسلت أيضاً شهادات تقدير أيضاً إلى طاقم شؤون المرأة وإلى موظفات صوت النساء لدعمهن المستمر لزيادة مشاركة المرأة في بناء دولة ديمقراطية. حصل أحد الكتاب على جائزة من الملتقى الأدبي للشباب العربي في دبي، كما جرى إدخال مقالات كاتب آخر في كتاب تم نشره من قبل مركز أوغاريت، وتلقت محررة صوت النساء ثلاث دعوات للتحدث عن صحيفة صوت النساء. جرى إعداد دراسة مسحية لمجموعة عشوائية من القراء، وتم عقد ورشة عمل من أجل تقييم المحتوى والعرض والتوزيع.

تناولت صحيفة صوت النساء في عام 2005 قضية كوتا المرأة في المجالس المحلية، وأعدت تقريراً حول صياغة التشريعات ومشاريع القوانين في المجلس التشريعي الفلسطيني، وشاركت في الحملات التي قامت بها المؤسسات النسوية والمؤسسات الأخرى لصالح الكوتا. وعمل كل عدد من الأعداد على تحليل أحد القوانين من منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي "الجندر". كما ركزت صحيفة صوت النساء أيضاً على العنف ضد المرأة وزيادة عدد جرائم الشرف، وغياب العمل القانوني الفعال. بالإضافة إلى ذلك، غطت صحيفة صوت النساء الانجازات الثقافية والفنية للمرأة والتجارب البطولية والمساوية للمرأة في المجتمعات الريفية والحضرية، في كافة أنحاء فلسطين تحت ظلم الاحتلال الإسرائيلي والقيود المتجذرة في العادات والتقاليد. وشملت المواضيع الأخرى التي جرى تسليط

الضوء عليها هذه السنة الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، المشاكل التي تواجهها الخريجات الجامعيات، دور التضامن الأجنبي مع نضال المرأة ضد الاحتلال، زوجات وأمهات الشهداء والمعتقلين والمنفيين، تأثير جدار الفصل العنصري على المرأة، المرأة القيادية في البنوك والجامعات والمؤسسات الأخرى، قوانين إجازة الأمومة، المشاريع الريفية والاكتفاء الذاتي الاقتصادي للمرأة، المرشحات الفلسطينيات لجائزة نوبل، ضباط الشرطة النسائية الفلسطينية، تداعيات الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة على المرأة، المراسلين الصحفيين في العالم العربي والإصلاح السياسي.

IX. بناء قدرات مركز الموارد

بدعم من مؤسسة التنمية الألمانية (DED)

تمكن طاقم شؤون المرأة بدعم من مؤسسة التنمية الألمانية من تجديد مركز الموارد والتدريب لديه. بالإضافة إلى ذلك، جرى نسخ وترتيب المواد السمعية والبصرية، بما في ذلك معظم البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي أنتجها الطاقم.

X. تأييد وسائل الإعلام للانتخابات والإصلاح

بدعم من مساعدات الشعب النرويجي

بدأ هذا المشروع في شهر تشرين أول "أكتوبر" 2004، وتم الانتهاء منه في نهاية شهر كانون ثاني "يناير" 2005. وقد ركز على زيادة وعي المجتمع المحلي بحق المرأة في المشاركة السياسية في الانتخابات، والتعبير عن مطالب الحركة النسوية الفلسطينية فيما يخص الانتخابات إلى أكبر عدد ممكن من الناس، وتأييد أهمية التسجيل والتصويت.

ركزت المرحلة الأولى من المشروع على إعداد النشرات والملصقات والبوسترات، من أجل دعم حملة التوعية المجتمعية التي قام بها طاقم شؤون المرأة، بهدف تشجيع مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة في انتخابات المجالس المحلية التي جرت خلال فترة المشروع.

جرى إعداد وتركيب عشرين لوحة إعلانية لمدة شهر واحد في المدن الرئيسية بالضفة الغربية وقطاع غزة، تعرض شعارات مثل "شركاء في الزراعة، شركاء في الحصاد"، و "انتخاب امرأة تصويت لمستقبل أفضل".

قام طاقم شؤون المرأة بإعداد 31000 بوستر و 3000 ملصق تحمل الرسائل، "شركاء في الزراعة، شركاء في الحصاد" و "تفتك في المرأة هي تفتك بالشعب بأكمله" وتوزيعها من قبل المنسقين الميدانيين في التدريبات والمناقشات والاجتماعات، كما جرى استخدامها من قبل المرشحات في حملاتهن الانتخابية بالمجتمع المحلي.

ركزت المرحلة الثانية من المشروع على إعداد كتيب حول خمس نساء عملن كقيادات في النضال الوطني والحركة النسائية، بهدف إلقاء وتسليط الضوء على نضال المرأة خلال الفترة التي شهدت تهميشا وإهمالا لدور المرأة. وكان الهدف من هذا الكتيب هو تكريم هؤلاء الرائدات وإظهار قيمة واهمية مشاركة المرأة على مستويات صنع القرار. جرى توزيع الكتيب على المنظمات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان وعلى المكتبات العامة. كما جرى التطرق إلى النساء التالية أسمائهن:

- عصام عبد الهادي رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، التي عملت في المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي الفلسطيني، والاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة، جرى إبعادها من قبل إسرائيل إلى الأردن عام 1969. وقد منحت في عام 2000 جائزة ابن رشد عن نضالها المستمر من أجل حقوق المرأة العربية، وتم ترشيحها من ضمن 1000 امرأة لنيل جائزة نوبل للسلام.
- سلوى أبو خضراء، الأمين العام للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، كانت عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، المجلس الثوري لحركة فتح، الأمين العام للمكتب النسائي لحركة فتح.
- مي الصايغ، روائية وشاعرة شاركت في إعادة تنظيم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وكانت عضوا في اللجنة التنفيذية.
- نجلاء ياسين، أمينة سر الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، عملت كرئيسة لمكتب الرئيس، وأسست أول مجموعة فلكلورية فلسطينية في عام 1967، وقامت بأعمال مهمة من أجل الحفاظ على التطريز الفلسطيني التقليدي.
- يسرى البربري، كانت في عام 1949 أول امرأة من غزة تحصل على درجة جامعية من القاهرة، وكانت عضوا مؤسسا للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، عملت رئيسة له في غزة منذ عام 1964، وكانت عضوا في الوفود الفلسطينية بالأمم المتحدة وعضوا في المجلس الوطني الفلسطيني.

XI. التوصل إلى الخيارات

بدعم من الشراكة النسائية التعليمية للحقوق والتنمية والسلام (WLP)

استخدم مشروع "التوصل إلى الخيارات" المدعوم من الشراكة النسائية التعليمية للحقوق والتنمية والسلام (WLP) أسلوباً تشاركياً في بناء المهارات القيادية للمرأة الفلسطينية. كما جرى إعداد الدليل الذي عنوانه "التوصل إلى الخيارات" من خلال جهد تعاوني أمتد عبر خمسة دول بما فيها فلسطين، التي التزمت بالشراكات التعليمية للمرأة. وقد جرى فحص الدليل في الدول الخمس وتم إضافة الحالات الدراسية من أجل إغناء وإثراء الدليل.

عمل طاقم شؤون المرأة بصفته مؤمناً بفعالية هذا الأسلوب في بناء القيادة التشاركية في دمج هذا التدريب في برامجه. في عام 2005، جرى استخدام التدريب مع 4 مجموعات من النساء ومجموعة واحدة مختلطة، حيث شارك أكثر من 100 امرأة وعشرة رجال.

وجرى بشكل موازي لتدريب التوصل إلى الخيارات، تدريب مجموعتين كجزء من عملية التمكين للوصول إلى المعلومات، وأظهرت مجموعتي التدريب زيادة كبيرة في المهارات المكتسبة، بحيث استطاعت بعض المشاركات الحصول على عمل بعد ذلك.

I. النشاطات الأخرى

التشبيك

بالإضافة إلى كون الطاقم ائتلاف للمؤسسات والمراكز النسوية، شارك طاقم شؤون المرأة في عدد من اللجان المختلفة؛ حيث لعبت أثنان منهما دوراً كبيراً وجوهرياً في تعديل قانون الانتخابات، وزيادة مشاركة المرأة في الساحة السياسية خلال عام 2005. قام الطاقم بالتشبيك مع المنظمات والمؤسسات الأعضاء في تحريك وحشد عدد كبير من النساء في جلسات المجلس التشريعي التي تناولت قانون الانتخابات والكويتا النسوية.

- لجنة مؤسسات المجتمع المدني حول قانون الانتخابات. عملت من أجل تحقيق نسبة 100% في التمثيل النسبي لانتخابات المجلس التشريعي، بهدف إعطاء الأحزاب الصغيرة فرصة التمثيل في الحكومة. زاد المجلس التشريعي عدد المقاعد إلى 132، ودافعت اللجنة وأيدت التشريعات التي تعطي المرأة كوتا في قوائم الأحزاب في الدوائر الانتخابية، و حصة مقدارها 20% من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. صادق المجلس التشريعي على نسبة 20%

لنصف المقاعد المحددة المخصصة للتمثيل النسبي للأحزاب، ولكن ليس لنصف المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية. كما عملت اللجنة بنجاح من أجل تعديل سجل الناخبين، بهدف تجنب المشاكل التي ظهرت في الانتخابات الرئاسية، وتخفيض الحد الأدنى لعمر المرشحين إلى سن الـ 28، مما فتح أبواب المجلس التشريعي أمام الشباب. بالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة وأيدت الحصول على إجازة من العمل للمرشحين، بدلاً من الإستقالة القسرية، ووجود حساب بنكي قسري وتدقيق حسابات المرشحين من أجل زيادة الشفافية.

لجنة المتابعة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات. عملت هذه اللجنة التي تتكون من مندوبي وممثلي وزارة شؤون المرأة ووزارة العمل، من أجل تحديد كوتا للمرأة في انتخابات المجالس المحلية والمجلس التشريعي. في المجالس المحلية، جرى منح النساء مقعدين على الأقل في كل مجلس. وقبل المرحلة الثالثة من الانتخابات، حاول المجلس التشريعي الفلسطيني حذف وإزالة شرط وجود امرأة واحدة بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة. وعملت مكاتب طاقم شؤون المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة كمركز عمليات للجنة، ولحشد وتحريك المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان الأخرى، من أجل الدفاع عن هذا الشرط، من خلال توجيه رسائل إلى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس الوزراء، وعقد اجتماع مع الرئيس ياسر عرفات الذي أكد فيه دعمه للتشريعات من أجل حماية تمثيل المرأة. كما اجتمعت اللجنة خلال السنة مع نواب المجلس التشريعي ومع الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء أحمد قريع.

عقدت كلتا اللجنتين نشاطات مشتركة، مثل مسيرات التأييد والمناصرة، جمع التوقيعات على البيانات المتعلقة بقانون الانتخابات وتمثيل المرأة، وضع الإعلانات في الصحف وطلب الاجتماع مع صناع القرار على كافة المستويات. حضر أعضاء اللجنتين جميع جلسات المجلس التشريعي خلال القراءة الأولى والثانية والثالثة لقانون الانتخابات، ووثقوا مواقف مختلف النواب من أجل تقييمها في المستقبل.

تطوير الموظفين والتخطيط الاستراتيجي

تطوير الموظفين

خلال عام 2005، درب طاقم شؤون المرأة منسقات وموظفات المشروع على القوانين ومشاريع القوانين، وعقد ورشات عمل تتعلق بقانون الانتخابات، قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية. كما درب طاقم شؤون الموظفين على كتابة التقارير. بالإضافة إلى موظفات المشروع حضر المستشارين

القانونيين لدى طاقم شؤون المرأة مختلف ورشات العمل المحلية والإقليمية مع المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان الأخرى، حيث عرضوا تجاربهم واستفادوا من خبرات الآخرين. استثمر طاقم شؤون المرأة في تدريب الكثير من موظفيه خلال عام 2005، بما في ذلك إرسال بعض المنسقين الميدانيين إلى خارج البلاد من أجل تلقي التدريب المتخصص. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت عملية إشراك الموظفين في إعداد وتطوير استراتيجية المنظمة للسنوات القادمة في بناء القدرات الفردية والجماعية للفريق.

التخطيط الاستراتيجي

شارك موظفو طاقم شؤون المرأة والمنسقين الميدانيين واطباء الهيئة الإدارية والأعضاء السابقين في مجلس الإدارة وأعضاء الجمعية العمومية، في العديد من ورش عمل التخطيط الاستراتيجي من أجل تطوير الخطة الاستراتيجية لطاقم شؤون المرأة للأعوام 2006 - 2008. عملت ورش العمل التي ترعاها مؤسسة فريديش ايبيرت ستيفتونج على نقاط القوة والضعف في المنظمة، وإعداد التوصيات الخاصة بالبناء على نقاط القوة وتناول ومعالجة نقاط الضعف. كما جرى تقييم الفرص المستقبلية للمنظمة في تطبيق اهدافها والمخاطر التي يمكن أن تعيق تطبيق هذه الأهداف. وقبل الانتهاء من وضع اللامات النهائية على ورقة الاستراتيجية، جرى عقد اجتماع استراتيجي من اجل تقديم المسودة إلى الجهات المانحة بغية الحصول على آرائهم ووجهات نظرهم. قدم مكتب الممثلة النرويجية معلومات ومدخلات قيمة جدا جرى إدخالها ودمجها في المسودة النهائية للخطة. كما تم الموافقة على مسودة ورقة الاستراتيجية للأعوام 2006 - 2008 من قبل الجمعية العمومية لطاقم شؤون المرأة في شهر تشرين أول "أكتوبر" 2005.

المراقبة والتقييم

راقب المنسقين الميدانيين في طاقم شؤون المرأة المشاريع من خلال الزيارات الميدانية المنتظمة والتقارير. وقد اعقب التدريبات والنشاطات تقييما سجل خلاله الموظفون ردود المشاركين وأفراد المجتمع المحلي حول المشروع، وتمت المراقبة الشاملة من قبل المنسقين الرئيسيين للمشروع، ومن قبل مسؤولة البرنامج في طاقم شؤون المرأة ومديرة الطاقم في غزة، والمدير العام. اجتمع فريق المشروع مرة في كل شهر من اجل مناقشة خطط العمل والمعيقات والإرشادات، بهدف تنسيق النشاطات. كما سهلت هذه الاجتماعات أيضا من تبادل الخبرات وتقليل الأخطاء، وتسهيل نقل المعرفة والخبرة بين أعضاء الفريق. كما أجرى طاقم شؤون المرأة تقييما نهائيا معمقا حول كافة المشاريع بعد انجازها، وتم التعاقد في الكثير من الحالات مع مقيمين خارجيين من اجل الحصول على بيانات يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها.

كما تم القيام بمستوى آخر من التقييم من خلال الاجتماعات مع أعضاء الهيئة الإدارية والجمعية العمومية، بغرض تقييم عملية التنفيذ وتأثير العمل على هذه المؤسسات، وكذلك تأثير هذه المنظمات في تسهيل عمل طاقم شؤون المرأة في الميدان.

XII. كلمة شكر وتقدير

نود في طاقم شؤون المرأة، التعبير عن عميق وخالص شكرنا وامتناننا للجهات المانحة لنا وشركائنا، على شراكتهم في عملنا ودعمهم للشعب الفلسطيني في بناء مجتمع ديمقراطي عادل، يستطيع كل مواطن فيه المساهمة بكامل طاقاته.

صندوق كندا

مكتب الممثلة الكندية والوكالة الكندية الدولية للتنمية

دياكونيا

مؤسسة فورد

فريدريش ايبيرت ستيفتونج

جهاز التنمية الألماني (DED)

كونراد أديناور ستيفتونج

الوقفية الوطنية للديمقراطية

المساعدات المقدمة من الشعب النرويجي

الوكالة النرويجية للتعاون والتنمية

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

مكتب الممثلة النرويجية لدى السلطة الفلسطينية

مؤسسة التعاون

الشراكة التعليمية النسائية للحقوق والتنمية والسلام (WLP)

كما نتقدم بالشكر أيضا إلى شركائنا في الحركة النسوية، وزملائنا في المجتمع المدني، وإلى الكثير من المحامين والمشرعين والمسؤولين الحكوميين وقيادات المجمع المحلي، الذين دعموا وسهلوا عملنا من خلال تقديم المرافق والتسهيلات، والمساهمة بمهاراتهم وخبراتهم في تدريب أو تثقيف المجتمع المحلي، وتقديم الدعم للقيادات الجديدة المنتخبة، والعمل معنا في تأييد ومناصرة التشريعات الحساسة

للنوع الاجتماعي والوصول إلى تشريعات عادلة، ومشاركتنا الرغبة بأن تحقق المرأة في مجتمعنا كامل طاقاتها وامكانياتها.

إلى سنة أخرى من النضال والنجاح